صح اصل ... عن عمرو بن دينار

... لانه يبعد عن رواية الحفاظ الثقة الرواة ويبعد عن اسباب الترجيح قال الحافظ
... الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار
... عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
... الا مولى هو اعتقه الحديث قلت تمامه فجعل صلى الله عليه وآله وسلم
... ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه
... ونحو ذكره ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم والمحفوظ حديث
... ابن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح ابو حاتم
... بعد ذلك فعرف بهذا التقرير ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا
... وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح انتهى
... كلام الناس في الشاذ ثم قال ابن الصلاح قال
... الشاذ على تفصيل نبينه فنقول اذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فان كان
... رواه من هو احفظ منه لذلك واضبط كان ما انفرد به
... وان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره فينظر في هذا المتفرد فان كان
... معتمدا باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه وان
... به بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده
... خارجا عن رتبة الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب
... الحال فيه فان كان المنفرد غير بعيد من درجة الحافظ المتقن
... استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه الى قبيل الضعيف
... من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ
... من ذلك ان الشاذ المردود قسمان احدهما المنفرد
... المنفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما يقع جابرا
... وقال ابن الصلاح ايضا واطلاق الحكم على التفرد بالرد والنكارة
... في كلام كثير من اهل الحديث والصواب فيه التفصيل
... السيد محمد فقلت لهذا انقدح اهل الحديث بالشذوذ
... والكثرة ضعيف الا ان بسبب النكارة والشذوذ

وعرف

انتهى

انتهى ثم ذكر مواضع ذلك من الحديث وقد زدناه ايضاحا في التوضيح شرحنا
على التنقيح اذا عرفت هذا فلا منافرة المقابل للمحفوظ مع كونه اي المقابل من رواية
المقبول وسميناه شاذا واما اذا كان راوي المقابل غير المقبول بل ضعيفا لسوء حفظه
او جهالة او نحوهما فقد الم به قولنا والمحفوظ انه يقابل بمثله المنكر

وضعفوا فذلك المعروف . قابله المنكر والضعيف

قال الحافظ ومع الضعف فالراجح يقال له المعروف لكونه معروفا عندهم وهو
الذي سموه محفوظا لما قابله الشاذ فما قابله يقال له المنكر لانهم انكروه قال
السخاوي فالمنكر ما رواه الضعيف مخالفا قال الحافظ مثاله اي المنكر ما رواه
ابن ابي حاتم من طريق حبيب قلت بالاول الضم الحاء المهملة وفتح الموحدة وتشديد
التحتية مكسورة والثاني بفتح فكسر وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات
المقرئ عن ابي اسحاق عن العيزار قلت بفتح العين المهملة وسكون التحتية والف بعدها
فبلها زاي ثم راء ابن حريث بضم المهملة وراء مفتوحة ويا ساكنة بعدها ثاء
مثلثة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقام الصلوة وآتى
الزكاة وحج وصام وقرا الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان
غيره من الثقات رواه عن ابي اسحاق موقوفا اي على ابن عباس وهو المعروف
مرفوعا وهو اي الموقوف المعروف قال الحافظ وعرف بهذا ان بين الشاذ
والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة وافتراقا
في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من
سوى بينهما انتهى قلت اعترض من بعض تلامذة الحافظ هذا وقالوا بينهما
التباين الكلي ونقل عن الحافظ انه قال مراده بذلك ما فسره وهو ان بينهما اجتماعا
وافتراقا قال فشرط العموم والخصوص من وجه وجود هنا وهو وجود مادة يصدق
فيها كل منهما لانه لنا راويا صدوقا يكون له حديث شاذ ومنكرا شاذ باعتبار
انه صدوق ومنكر باعتبار انه يخالف الحفظ ومغفل او فاحش الغلط ومبتدع
فهو ضعيف لهذه الاعتبارات اذ كل واحد من هذه الاوصاف يضعف به الراوي
ولم ينافي انه بكونه صدوقا انتهى قلت وهذا الذي سوى بينهما هو ابن الصلاح

ممن يروي عنه احد والحديث قد صح ان المنفرد ولذا زاد العلم بذلك
وما يقع الحفاظ ان حفظوا ونسي غيرهم لما قال ابو هريرة لابن عمر رضي
الله عنهما في قصة مدونة وابن انعرف ان تفرد الثقة لا يكون قدحا فيما رواه ولا يعد
شاذا برواية حديثه انتهى

مقبول صح

اي لكونه صح

ابن حبيب

[illegible]

Copyright © King Saud University